

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص اداره مشاريع



أثر سياسة أمانة منطقة القصيم في تنمية الاستثمارات العامة والخاصة

The impact of the Qassim Region Municipality's policy on the development of public and private investments

إعداد الطالبة/

رنيم العثيم

253001394

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

مقدمة:

شكل الاستثمار بمفهومه التقليدي القائم على إنماء الشيء والإنتفاع به عبر زيادته أو كفاءة وفعالية استخدامه، الركيزة الرئيسة في التطور الحضاري الذي تشهده البشرية اليوم، فاننتقال الحضارة البشرية من مرحلة اقتصادية وحضارية أو من حقبة زمنية إلى حقبة أخرى، رافقه أو تسبب به مقدرة البشر على اكتشاف خبايا الكون واستثمارها، سواء بتوظيفها في منفعة مباشرة كما في توظيف المعادن في صناعة المعدات والآليات، أو في تحقيق زيادة في الموارد كما في استصلاح الأراضي وزراعتها وتربية المواشي وغيرها.

لقد ساهمت سياسات الاستثمار عبر التاريخ في صنع مستقبل الأجيال الحالية، حيث أن رفاهية اليوم التي نحياها، ما هي إلا ركيزة تطور حقبة متعاقبة من السياسات الاستثمارية الماضية، بما شكلته من فرص متاحة متعاقبة ومتتالية، انطلقت من توفير مستلزمات الحياة الضرورية للأفراد، ومن إلى الاستثمار بالتعليم والبنية التحتية التي يحتاجها، وصولاً على تطوير الإنتاج الحرفي إلى مصانع، وصولاً إلى ما نحن عليه اليوم من وادي السليكون والإبتكارات الرقمية وغيرها⁽¹⁾.

كما تنوعت سياسة الاستثمار في الفترات السابقة بين الاعتماد على الاستثمار العام أو الخاص، أو كليهما معاً، ليتبين لاحقاً أن الاعتماد على نمط واحد لا يحقق التنمية، وأن لكل منهما دوراً هاماً يتحقق بنجاح وفقاً للسياسات التي تمهد له المجال للعمل والإنجاز، من خلال الإنفاق على الاستثمارات العامة لخدمة الخطط التي تعتمدها الحكومات لتحقيق التنمية، من خلال توجيه وتحفيز الاستثمارات الخاصة لتقوم بتنفيذ الاستثمارات الأخرى التي تكامل مع الاستثمارات العامة تحقيق الخطط المنشودة⁽²⁾

وقد أصبح تقييم كفاءة عمل الحكومات يركز على نشاطاتها مدى فاعليتها في جذب وتوظيف الاستثمارات في خدمة عملية التنمية التي تنشدها، الأمر الذي جعل جميع الحكومات والدول تتنافس فيما بينها عبر صياغة وإنشاء منظمات متنوعة من السياسات الاستثمارية، التي تستطيع من خلالها توظيف الأموال العامة والخاصة في خدمة التنمية⁽³⁾

¹ Challoumis, C. (2024). Influence of historical investments on present economic conditions.

² United Nations. (2009). *Public investment: Vital for growth and renewal, but should it be a countercyclical instrument?*. New York and Geneva: United Nations

³ سرار، خيرة (2020) *سياسات الاستثمار ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)*، [أطروحة دكتوراه]، جامعة زيان عاشور، الجلفة

ولقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية توظيف الاستثمارات المختلفة في عملية البناء والتنمية، ف اتخذت العديد من الإجراءات والقرارات من أجل صياغة سياسة استثمارية واضحة تختصر الطريق أمام الحكومات في الوصول على الأهداف التنموية المنشودة، جسدها رؤية 2030 في محاولة تقليل الاعتماد على النفط، والتوجه نحو التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة⁽⁴⁾.

لذلك أتى هذا البحث ليبين أثر الجهود التي تبذلها أمانة منطقة القصيم، ونتائج السياسات الاستثمارية التي تتبناها الأمانة في تنمية الاستثمارات العامة والخاصة.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما مدى فاعلية الآليات والسياسات التي تتبعها أمانة منطقة القصيم في تحويل الفرص الاستثمارية المتاحة إلى مشاريع تنموية متوازنة؟ وما التحديات التي تواجهها؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من جانبين:

الجانب النظري:

1- يعتبر الاستثمار وأنواعه ومحدداته وطرق جذبه وتوظيفه في خدمة خطط التنمية من أهم الاعتبارات التي تجذب الجامعات والباحثين على مستوى دول العالم عموماً، ودول المنطقة العربية والخليج العربي على وجه الخصوص.

2- يشكل البحث قاعدة معرفية تُثري المكتبة العربية بدراسة تتحدث عن الجوانب والفرص الاستثمارية في منطقة القصيم مما يساعد في اتخاذ القرار الاستثماري في المنطقة

الجانب التطبيقي:

1- إظهار دور القصيم كركيزة مهمة في تحقيق قاعدة التنوع الاقتصادي التي أقرتها رؤية 2030 من خلال التركيز على الجوانب الاقتصادية والصناعية الأخرى، سواء أكانت مرتبطة بالانتاج الزراعي كالصناعات الغذائية، أو غير مرتبطة بها كالصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة والصناعات الخضراء.

4 https://www.mv.gov.sa/wps/portal/snp/content/SDGPortal/lut/p/z1/ZDJDoJQDEW_hi1tZRdPcUhrEUcEN_GoMEHCfAloPy-

RFckTt21OSe5vcAhAJ6H90SEdSLzMG33IzdPK5rgnHRyZ1trip650DY2eYQDgkMXQL3XArbNVsaOHPJN4P_4ztrSiSG5rmaM0Bsv-y7b-oRo_Ofjh2H42-dd5M0HT-

BbxCFwJYMDXKTy_OqT5WfNEsDL6BqVUanevYc13VRDRVUsGkaVUgp0ki9vEzBd0osqxqCLglFtt8HmKvzg1U9AAAtvYfwl/dz/d5/L0IDUmITUSEhL3dHa0FKRnNBzROV3FpQSEhL2Fy

2- دراسة مدى كفاءة السياسات الاستثمارية المتبعة في امانة القصيم في تنمية الاستثمارات العاملة في المنطقة.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على مدى فاعلية الآليات والسياسات التي تتبعها أمانة منطقة القصيم في تحويل الفرص الاستثمارية المتاحة إلى مشاريع تنموية متوازنة، والتحديات التي تواجهها.
- دراسة مدى وضوح وكفاءة السياسات والإجراءات التي اتخذتها أمانة منطقة القصيم لتوجيه الاستثمارات لخدمة المنطقة
- تحديد أثر السياسات التي تتبعها أمانة منطقة القصيم في تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المنطقة.
- التعرف على مدى نجاح السياسة التي اتبعتها أمانة منطقة القصيم في تنمية الاستثمارات العامة والحفاظ على الموارد

تساؤلات الدراسة

يمكن إبراز التساؤلات التالية:

- ما مدى وضوح وكفاءة السياسات والإجراءات التي اتخذتها أمانة منطقة القصيم لتوجيه الاستثمارات لخدمة المنطقة
- ما أثر السياسات التي تتبعها أمانة منطقة القصيم في تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المنطقة.
- ما مدى نجاح السياسة التي اتبعتها أمانة منطقة القصيم في تنمية الاستثمارات العامة والحفاظ على الموارد.
- ما مدى تأثير التحديات والعقبات التي تواجهها أمانة منطقة القصيم في قدرتها على تحقيق تنمية الاستثمارات العامة والحفاظ على الموارد.

فروض الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسة للبحث بالصيغة التالية:

- لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة بين الآليات والسياسات التي تتبعها أمانة منطقة القصيم في تحويل الفرص الاستثمارية المتاحة إلى مشاريع تنموية متوازنة.

وينبثق عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة بين مستوى وضوح وكفاءة السياسات التنظيمية في أمانة منطقة القصيم وبين كفاءة توجيه الاستثمارات لخدمة المنطقة".
- لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة بين مدى مساهمة السياسات التحفيزية التي تتبعها أمانة منطقة القصيم في زيادة حجم مساهمة القطاع الخاص في تنمية المنطقة.
- لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة بين قدرة السياسات المتبعة في أمانة منطقة القصيم على تعظيم العائد من الاستثمارات العامة وبين ضمان استدامة الموارد المتاحة
- لا يوجد فروقات جوهرية ذات دلالة بين حجم التحديات (الإدارية والتشريعية) التي تواجهها الأمانة وبين قدرتها على تنمية الاستثمارات والحفاظ على الموارد.

الدراسات السابقة:

➤ □ دراسة (Verbivska et al, 2024) بعنوان: The Role of Investments in Stimulating Economic Growth

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على اتجاهات التغيرات في تدفقات الاستثمار إلى بعض الدول المدروسة بما يساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بالإضافة على قياس أثر هذه الاستثمارات في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مزيج بين عدة مناهج علمية عاملة كالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومناهج متخصصة في قياس المؤشرات الاقتصادية، وقد ناقشت الدراسة التأثير المتبادل لبعض العوامل في الاستثمار، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات في التقنيات الجديدة، والمعدات، والبنية التحتية تساعد على زيادة كفاءة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي، وتساهم أيضاً في خلق فرص عمل جديدة في قطاعات مختلفة والذي بدوره ينعكس على معدل البطالة. كما أن الاستثمار في تشييد وتطوير البنية التحتية (شبكات النقل، الطاقة، والاتصالات) تعمل على تحسين بيئة الأعمال وتقليل تكاليف النقل والإنتاج، والاستثمار في البحث والتطوير (R&D) وتطوير تقنيات جديدة في التنمية

الابتكارية، مما يدعم بدوره التنافسية الاقتصادية، ويدعم المشروعات الصغيرة، ويساهم في توسيع نطاق الائتمان، ومن ثمَّ زيادة الإنتاج والوصول إلى أسواق جديدة وزيادة التصدير، ورفع مستوى الخدمات والمؤشرات التنموية وسوية التنمية المتحققة.

➤ □ دراسة (Ibrokhimov et al, 2020) بعنوان: The role of investment climate in the socio-economic development

هدفت إلى التعريف بمحددات مناخ الاستثمار المواتي للتنمية الاقتصادية في أوزباكستان وأهميته، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتبني سياسات استثمارية شفافة ونشطة، كما في تعزيز قنوات التواصل المباشر مع المستثمرين عبر استطلاعات الرأي والمنتديات الدولية لتحديد احتياجاتهم ومعالجة معوقات النمو. وكما في الإصلاحات الهيكلية التي تشمل تقليل العوائق الإدارية، وتحرير الأسواق المالية، وحماية حقوق الملكية، والتي بدورها تساهم في تحويل الدول إلى وجهات استثمارية جاذبة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الانفتاح المعلوماتي يعتبر عنصراً مؤثراً في بناء الثقة وصناعة الصورة الذهنية لدى المستثمر الأجنبي من خلال ترجمة ونشر الخطط الاستراتيجية والتقارير التحليلية للنمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الاستقرار الاقتصادي الي تمثلكه أوزباكستان، وانخفاض المخاطر المحتملة، وانخفاض سعر الفائدة في الدول الأخرى ذات الأسواق المالية المتقدمة، جميعها عوامل تساهم في جذب الاستثمارات، وفي دمج الاقتصاد المحلي في أسواق رأس المال العالمية وتحقيق تنمية مستدامة.

➤ □ دراسة (Smith, 2023) بعنوان: Evolution of government participation in the economy: Theoretical approaches and public investment

"هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نمطية المناهج القائمة للمشاركة العامة في الاقتصاد، من خلال تحليل تطورها التاريخي واتجاهاتها المعاصرة، وتحديد المجالات الحيوية الداعمة للاستثمار العام بما يعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وقد تناولت الدراسة أبعاداً متعددة للتنظيم الحكومي، شملت التنظيم الكلي والنقدي، والعلاقات الاجتماعية والعمالية، والدولية، بالإضافة إلى حماية البيئة. مع تركيز خاص على دور قيادة الأعمال الحكومية كأداة استراتيجية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة الهيكلة البنوية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية الدور المحوري الذي تقوم به المؤسسات المملوكة للدولة في ضمان الاستقرار الاقتصادي، لا سيما في أوقات الأزمات

والتقلبات المالية، لقدرتها على دعم الصناعات الحيوية والتنمية الاجتماعية. كما توصلت الدراسة إلى أن اختلاف الأولويات الوطنية بين الدول انعكس بشكل كبير على التباين في نماذج الاستثمار العام في هذه الدول

➤ □ دراسة حمودي (2023) بعنوان: دور سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر، الصين.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، وتفسير أسباب تدني حجم هذه الاستثمار مقارنة بتجارب البرازيل والصين، ومن ثم تقديم الحلول والاقتراحات اللازمة لمعالجة هذه الفجوة، وقد انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن محددات جذب الاستثمار لا تقتصر على الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي — وهي عوامل تشترك فيها الدول الثلاث — بل تمتد لتشمل استقرار الإطار القانوني والشفافية المؤسسية، وتوصلت الدراسة أن السياسات الجزائرية عانت من 'الغموض وعدم الاستقرار التشريعي مقارنة بالاستقرار التشريعي' والوضوح القانوني لدى دول المقارنة، الأمر الذي أدى إلى ضعف جاذبيتها رغم توفر ميزات تنافسية مثل انخفاض الأجور. كما انتقدت نتائج الدراسة على أن مؤشر مدركات الفساد ونقص الحريات الاقتصادية يظلان من أبرز العقبات المشتركة التي تحد من الفعالية الكاملة لهذه السياسات في الدول محل الدراسة جميعها.

➤ □ دراسة المطرفي وزيني (2022) بعنوان: الاستثمار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، وفقاً لمتغيرات متوسط دخل الفرد، ومعدل النمو السكاني، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم. واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والإحصائي الكمي باستخدام برنامج (EVIEWS) وتوصلت على إثره الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من الاستثمار المحلي ومتوسط دخل الفرد والنواتج المحلي الإجمالي، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لمعدلي نمو السكان والتضخم، مع انعدام الدلالة الإحصائية لسعر الفائدة. وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على تحفيز الاستثمار المحلي للأفراد والشركات تماشياً مع مستهدفات رؤية 2030، بالإضافة إلى العمل على تحسين مناخ الاستثمار، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، ووضع سياسات فاعلة للسيطرة على التضخم وتنظيم النمو السكاني.

➤ □ دراسة خيرة (2020) بعنوان: سياسات الاستثمار ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2017).

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية، وقياس أثر التطورات التشريعية والخطط الاستراتيجية في جذب الاستثمارات الأجنبية وأثرها في تحقيق الاقتصادي والاجتماعي، وصولاً إلى فهم أعمق لانعكاسات التدفقات الرأسمالية الأجنبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية وفي دول المقارنة (الجزائر والمغرب) ومعالجة الفجوات التي تعاني منها السياسات القائمة لتطويرها، بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية قد استطاعت تحقيق توازنات معتبرة في عدة مؤشرات اقتصادية رغم استمرار تبعيتها للنفط، مع معاناتها بعض الشيء من وجود اختلالات بالاقتصادي الكلي ناجم عن تركيز استثماراتها بشكل رئيس في قطاع المحروقات، وأن المغرب يتبوأ صدارة المراتب الأولى عربياً في مؤشرات مناخ الاستثمار، مما أدى إلى تحقيق توازن اقتصادي مرحلي (ظرفي)، بينما لم تتمكن الجزائر من بلوغ مستوى التوازن الاقتصادي المنشود رغم تحسن تدفقاتها الأجنبية وارتفاع ميزانيات البرامج التنموية، بسبب هشاشة اقتصادها وحساسيتها المفرطة لتقلبات أسعار الطاقة، كما توصلت الدراسة إلى أن تلك السياسات التي اتبعتها الدول لم تكن كافية للوصول إلى مرحلة الإقلاع الاقتصادي الشامل والمنشود في الدول الثلاث.

➤ □ دراسة نورة (2025) بعنوان: دور سياسات التخطيط العمراني في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر (1999-2018).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية التخطيط العمراني في تعزيز التنمية المستدامة، وتحليل العلاقة القائمة بين سياسات التخطيط ومتطلبات الاستدامة، وتحليل مواطن القوة والضعف، سواء من الناحية المادية أو البشرية، بهدف تحسين جودة حياة الأفراد داخل مجتمعاتهم العمرانية، وضمان الوصول إلى مستقبل مستدام يلبي الاحتياجات التنموية المتزايدة، بالاعتماد على المناهج الثلاثة الرئيسة بالبحث العلمي: المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، وتوصلت الدراسة إلى وجود استجابة محدودة لمتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر وفقاً لسياسات التخطيط العمراني المعمول بها، وتوصلت إلى وجود عوائق بنيوية وإدارية وبيئية، وفجوة في التنسيق القطاعي بين الوزارات المعنية، الأمر الذي جعل الاستراتيجيات الوطنية تفقر إلى جداول زمنية دقيقة وتكامل في معالجة

القضايا الاقتصادية والبيئية والبشرية. كما توصلت الدراسة إلى أن النجاح في التخطيط العمراني المستدام يتطلب تبني منظومة شاملة توازن بين جودة البيئة والرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية، مع ضرورة إرساء عملية صنع قرار تتسم بالشفافية وتراعي حقوق الأجيال القادمة من خلال التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها.

➤ □ دراسة العضيبي (2024) بعنوان: إمارات المناطق ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع السعودي: دراسة تطبيقية على بعض مبادرات إمارة منطقة القصيم، وآثارها التنموية في المنطقة.

هدفت الدراسة إلى التعريف بدور إمارة منطقة القصيم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتحليل هذا الدور في ضوء رؤية المملكة 2030 وأهداف الألفية الإنمائية، وذلك عبر منهج المسح الاجتماعي باستخدام استبانة وُزعت على عينة قوامها (384) مستقيداً ومستفيدة. وقد كشفت النتائج عن نجاح الإمارة في بلوغ تلك الأهداف بدرجات تراوحت بين الكبيرة والمتوسطة، مع تميز لافق في المحور البيئي، ولا سيما الهدف الخامس عشر المتعلق بحماية النظم الإيكولوجية؛ حيث ساهمت المبادرات النوعية للإمارة في رفع الوعي المجتمعي بأهمية العمل التطوعي البيئي وحماية الثروات الطبيعية. كما أظهرت الدراسة الدور الريادي للإمارة في تبني إجراءات استباقية لمكافحة التصحر والحد من التدهور البيئي، وأن هذه الجهود المبذولة من قبل الإمارة قد تجاوزت الدور الرقابي التقليدي لتصل إلى تمكين أفراد المجتمع وتوسيع خياراتهم التنموية، مما عزز من قدرتهم على الاستفادة من فرص كسب العيش المستدام المستندة إلى التنوع البيئي للمنطق.

المنطلقات النظرية للدراسة:

- الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث:

- مقدمة
- مشكلة البحث:
- أهمية البحث
- أهداف البحث
- فرضيات البحث
- الدراسات السابقة:
- المنهجية المتبعة بالبحث:
- أدوات البحث:
- مجالات البحث
- مصطلحات وتعريف

- الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار وأنواعه
- المبحث الثاني: محددات المناخ الاستثماري
- المبحث الثالث: الحوكمة المحلية في أمانة منطقة القصيم.
- المبحث الرابع: واقع الاستثمارات العاملة في القصيم

- الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

- الخاتمة

وفيما يلي المفاهيم الأساسية للبحث:

مفهوم الاستثمار والمناخ الاستثماري ومحدداته:

يعتبر الاستثمار من المفاهيم التي لا يمكن للباحثين تقديم مدلول دقيق لها، فعرفه الباحث حامد الحضيرى على أنه مجموعة العمليات والأنشطة التي يتم من خلالها استخدام رأس المال والمدخرات بشكل يصبح معها المال منتجاً في المجتمع، ويعمل على إشباع حاجة من حاجات المجتمع أو يساهم بحل إحدى مشكلاته، وينتج عنه ثروة أو عائداً جيداً⁵، ويتفق مع هذا المفهوم كل من عبد الكريم بعداش⁶ الذي ينظر للاستثمار على أنه التوظيف الجيد للأموال بما يحقق لها عائداً مقبولاً في المستقبل، سواء نجم عن هذا التوظيف زيادة في قيمة التكوين الرأسمالي، أم فقط زيادة في الدخل، والباحثة زينب تير التي تعتبر أن الاستثمار هو توظيف أو استخدام الأموال في سبيل الحصول على

منصر، جمال (2015) الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية: (1)2، جوان، مجلة دفاتر المتوسط، ص(37)-5.

⁶ بعداش، عبد الكريم (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005: أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، ص(30).

ربح أو عائد أو دخل، وقد يكون هذا التوظيف في أصول مادية ملموسة كالأراضي والعقارات وغيرها، أو في أصول غير ملموسة كالودائع والأوراق المالية، وتتنوع الاستثمارات وفق ضوابط متنوعة، فيتم تصنيفه حسب الجنسية إلى استثمارات وطنية يقوم بها الأفراد داخل دولتهم وتحقيقاً لأهدافها التنموية، واستثمارات أجنبية تتكون عندما تعبر رؤوس الأموال حدود دولتها إلى دولة أخرى بإشراف مستمر من قبل المستثمر، وبشكل قانوني، وفقاً للنسبة التي تشكلها هذه الأموال في أصل النشاط.

أما مناخ الاستثمار فقد تعددت مناهج تعريف المناخ الاستثماري، لكنها اقتربت جميع المناهج من مفهوم القائم على أنه منظومة من العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحدد جدوى الاستثمار، ومستوى المخاطر، وحالة البنية التحتية، وراحة بيئة العمل (Alekseev, 2022) وعرفه ركاج (2009) على أنه الإطار الحاضن لمنظومة الأطر التشريعية، والتنظيمية، والمؤسسية، ومجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية التي تشكل مستوى الأمان والثقة لدى المستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري وتوجيه تدفقات رؤوس الأموال نحو وجهة استثمارية ما، ويرتكز على عدد من المحددات، صنفها (Alekseev, 2022) ضمن ثلاث مكونات:

- المكون الأول: العوامل التقليدية (السياسية، الاقتصادية، القانونية).
 - المكون الثاني: العوامل التقنية والبيئية والمناخية التي تؤثر بشكل مباشر على جذب الأموال.
 - المكون الثالث (الذكاء الاصطناعي): ويدخل في عداد اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي.
- وتناولها الباحث ركاج (2009) بإطارها التقليدي من خلال:
- العوامل الجيوسياسية.
 - الإطار التشريعي والقانوني والتشريع الضريبي.
 - السياسة النقدية والمالية: سعر الصرف والفائدة ومعدل التضخم.
 - النظم الإدارية: وتشمل تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوافر نظم المعلومات ونظم التدريب والتعليم وحجم السوق
 - البيئة المصرفية والأسواق المالية العائد الاستثماري.
 - الإعلام والترويج نحو الأسواق الدولية.

مفهوم الحوكمة والحوكمة المحلية:

تُعرّف **الحوكمة** كمنظومة معقدة وشاملة تتجاوز في جوهرها مجرد 'الرشادة' لتصل إلى 'الفاعلية' في الأداء، وقد أُطلق عليها عدة مسميات تحت مفهوم الحكم الراشد والحكم السليم والحكمانية والحاكمية وغيرها، وقد انطلق البنك الدولي في تقديمه لمفهوم الحوكمة من اعتباره مقتصراً على الجوانب الاقتصادية باعتباره الطريقة التي يتم بها إدارة موارد البلاد، ليتطور المفهوم ويصبح أكثر شمولية في التعامل مع المضامين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ويصبح كمفهوم قائم على الطريقة التي يتم بها إدارة موارد الدولة المادية وغير المادية من أجل تحقيق التنمية والتنمية المستدامة (منور، 2018). ويتجلى هذا المفهوم بوضوح عند إسقاطه على المستويات دون الوطنية فيما يُعرف بـ **الحوكمة المحلية**. إن الانتقال نحو الحوكمة المحلية يفرض تحولاً استراتيجياً من مفهوم 'القطاع العام' التقليدي إلى مفهوم 'الخدمة العامة' التشاركية، وهو تحول يؤثر بعمق في اتجاهين: **عمودي** يربط مستويات الإدارة الحكومية المختلفة، وأفقياً يشرك القطاع الخاص والمجتمع المدني في صنع القرار، الأمر الذي يُبرز أهمية التمييز بين مستويات الحوكمة (الكلية، والمتوسطة، والجزئية)، حيث تمثل المستويات المحلية والإقليمية القوى المحركة للتنمية في المجتمعات الحديثة، مما يجعل من 'الحوكمة المحلية الفعالة' حجر الزاوية ومحور الارتكاز لضمان تكامل الأدوار الرأسية والأفقية في الدولة. (Teles, 2023)

المنهجية وطرق البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات عن متغيرات الدراسة والمتمثلة بالمتغير المستقل المكون لمحاور سياسة أمانة منطقة القصيم، والمتغير التابع المتضمن محاور تنمية الاستثمارات العامة

أدوات الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على:

- الاستبيان (المصادر الأولية) من خلال تصميم استبيان يتناول المحاور المكونة لأهداف البحث والمتمثلة بالمتغير المستقل، والمتغير التابع.
- المصادر الثانوية: ويتضمن التقارير والاحصائيات الرسمية والدراسات السابقة التي تتحدث عن قرارات أمانة منطقة القصيم وعن خصائص الاستثمارات العاملة في القصيم.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على الخبراء الاقتصاديين ورجال الأعمال وعلى القيادات الإدارية العاملة في أمانة منطقة القصيم على مستوى مدراء الوحدات والأقسام وما يعلوهم.

الحدود المكانية: أجريت الدراسة في المملكة العربية السعودية بمنطقة القصيم

الحدود الزمانية: امتدت هذه الدراسة لسنة 2026 م

المراجع:

- (1) بعداش، عبد الكريم (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005: أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، ص(30).
- (2) حمودي، بن عباس. (2023). دور سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر، الصين والبرازيل [أطروحة دكتوراه]. جامعة محمد خيضر – بسكرة.
- (3) سرار، خيرة. (2020). سياسات الاستثمار ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
- (4) العضيبي، عبد الله علي أحمد. (2024). إمارات المناطق ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع السعودي: دراسة تطبيقية على بعض مبادرات إمارة منطقة القصيم، وأثارها التنموية في المنطقة. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، (17)، ص(270-221).
- (5) المطرفي، نورة حمود؛ وزيني، رغد عبد المعين. (2022). الاستثمار المحلي ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، (8)، ص(4102-4069).
- (6) منصر، جمال (2015) الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية: (1)، 2، جوان، مجلة دفاتر المتوسط، ص(56-37).
- (7) منور، رواج. (2018). الحوكمة المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
- (8) نورة، أمينة. (2025). دور سياسات التخطيط العمراني في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر 1999-2018، أطروحة دكتوراه، الجزائر.
- (9) ركاح، يحيى محمد (2009). دور سياسات الاستثمار في تغيير هيكل القوى العاملة في سورية منذ عام 1990، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين
- (10) Adenuga, T., & Okolo, F. C. (2023). **Intelligent Infrastructure Planning: Applying AI to Capital Investment Strategy in the Public and Private Sectors for Sustainable Growth.** *International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies*, 3(6), 1736-1752. <https://doi.org/10.62225/2583049X.2023.3.6.4379>
- (11) Challoumis, C. (2024). **Influence of historical investments on present economic conditions.**
- (12) Dreyer, Christian; Schulz, Oliver (2022) : **Policy uncertainty and corporate investment: public versus private firms**, Review of Managerial Science, ISSN 1863-6691, Springer, Berlin, Heidelberg, Vol. 17, Iss. 5, pp. 1863-1898, <https://doi.org/10.1007/s11846-022-00603-y>
- (13) Ibrokhimov, I. S. O., Xoliqov, S. B. O., & Sobirova, L. S. (2020). **The role of investment climate in the socio-economic development.** *International Journal of Innovations in Engineering Research and Technology*, 7(11), 1–4. <https://www.ijert.org>
- (14) Mose, Naftaly; Fumey, Michael Provide (2024) : **Public and private investments and economic growth in Ghana and Kenya**, Financial Internet Quarterly, ISSN 2719-3454, Sciendo, Warsaw, Vol. 20, Iss. 3, pp. 29-41, <https://doi.org/10.2478/fiqf-2024-0017>
- (15) Ocolisanu, A., Dobrotă, G., & Dobrotă, D. (2022). **The Effects of Public Investment on Sustainable Economic Growth: Empirical Evidence from Emerging Countries in Central and Eastern Europe.** *Sustainability*, 14(14), 8721. <https://doi.org/10.3390/su14148721>
- (16) São Marcos, S., & Vale, S. (2022). **Is there a nonlinear relationship between public investment and private investment? Evidence from 21 Organization for Economic Cooperation and Development countries.** *International Journal of Finance & Economics*. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1002/ijfe.2712>
- (17) Smith, J. (2023). **Evolution of government participation in the economy: Theoretical approaches and public investment.** *Journal of Economic Studies*, 15(2), 45-60.
- (18) Teles, F. (Ed.). (2023). *Handbook on Local and Regional Governance*. Edward Elgar Publishing. <https://doi.org/10.4337/9781800371200>
- (19) United Nations. (2009). **Public investment: Vital for growth and renewal, but should it be a countercyclical instrument?.** New York and Geneva: United Nations

- (20) Verbivska, L., Ihnatushenko, O., Petrovskyi, O., Pochernina, N., & Zavora, O. (2024). **The role of investments in stimulating economic growth**. *Economic Affairs*, 69(03), 1483–1491.
- (21) Alekseev, V. N. (2022). The evolution of the concept of “investment climate” in the transition economy of Russia. *Economic Problems and Legal Practice*, 18(1), 175-179

